

هو الذي عدله بالفارسية كَرْدِيَتْ وهو المراد بالصدق والمنطق على ما صرح
 وحاصله ادعاء دَقْوَت لَوَقْع النسبة أو الملاءمة بينهما وتسميته تسليماً زيادة
 توقيع المقصود وجعله مضافاً للصدق كقولهم قد يكون المراد
 المحققين كَرْم باب الادعاء أو كَرْمُوهَا المراد بالصدق كما يوجد من قولهم بالمراد
 منه لياضه تصادق الثابت فالنوع حاصل فتأمله فان قلت فهذا هو التصديق
 المنطوق فهو المعنى قلت فالمراد بالصدق هو معنى المعنى المعبر عنه والفارسي
 المنطوق الذي يقع العمل اليه والى التصور وهو معنى اللغوي المعبر عنه والفارسي
 بكونه يثبت المعاني المتكلمة انتهى وما في عمده أن اللفظ لم يتغير عن معناه اللغوي
 وإنما اعتبر فيه صرفاً زيادة قيود فان قلت التصديق المنطوق في كل ما يثبت
 والظن والمطلوب والادعاء لا يقطع فلا يكون عنه قلت ان اردت ما يقع
 عدم كونه المنقضي حالاً أو حالاً فتوقع اراءه فله المحقق وان اردت ما يقع
 الذي ليس معه احتمال المنقضي بالتحقق حالاً فلا يثبت اليقين بل لا يثبت
 تلك انه كلف به مع ما كان لا يخطر معه احتمال المنقضي على ما ذكره صاحب المعنى
 مع بقاء القول بأنه لا يثبت اللفظ من التصديق والادعاء وما نقلت السمع من
 تضمنه بان المعنى المعبر عنه كبريئة ان يقطع فلا يجمع اللفظ غير صحيح لعدم
 كونه بالادعاء عنه التصديق بما يتبعه من العلم ومن تلك صحة ما في غير
 فان قلت فحقه قال في وجه المقاصد ان التصديق حاله التلذذ وما في اللفظ
 والتردد فيها تصديق باعتبار القطع فيه قلت اراد بالوقوف والتردد عدم التزم
 اذ لا يثبت به الا اذا كان صريحا كما في باب ما عاب من الوقف والتردد فان قلت
 فما هو من مقولة الفعل والادعاء قلت ذهب جماعة الى انه من مقولة
 الافعال الاختيارية انتهى من فسه بأنه وجد للقلب على ما علمت اخبار الجبر
 والربط ان كسب حصول اختيار الصدق والعدل كما عليه وحصول العلم والاعتقاد
 ويقع به التكليف ويمنع من فسه بأنه ان تشبه باختيار الصدق الى الجبر
 حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقاً وسيأتي بسطه وهو
 جماعة الى انه من مقولة الكيفيات النفسانية والادعاءات وهذا ما جزم به
 فان قلت ان اللفظ من نسبة الصدق الى المتكلم بالقلب سوى ادعائه وقوله
 وادراكه لهذا المعنى اعني كون المتكلم صادقا من غير ان يتصور هناك قولاً بأنه
 من القلب ونظير بان هذا كيفية للتقرر فتحصل الكسب والاختيار وتكون
 الامايب وقد حصل دونها فغاية الارادة يتوقف على اعتبار اللفظ ان يكون
 مختصاً بالاختيار على ما هو قائله لما موربه والآن هذا فخلو ما يثبت المنقضي
 لا كيفية لهن وان الاختيار يعتبر في نوع التصديق اللغوي فهو علم معلوم
 قلت

هذا التصديق
 المنطوق في اللفظ
 هو اللغوي

هذا التصديق
 من مقولة الفعل
 او الاتصال والكسب

قلنا ولو كانت اللفظ والتصديق من مقولة الفعل دون الكسب كما في الانصاف به
 حقيقة الاحال المتبادر والتحصيلاً كما لا يخفى على من استدل ان اللفظ لا يصدق
 والحال انهما باعنا رصداً وانفعالاً وما وقع في كلامهم من ان اللفظ لا يصدق
 من التصديق بالاحوال المعروفة والاعتقاد بكون التصديق يتوقف على العلم بالصدق
 باعني اللفظ على ما رويته من التصديق من جنس الادعاءات والاعتقاد
 كسب في اللفظ مشروط بتقديره وحصوله كالتصديق والادعاءات والاعتقاد
 ولا يمكنه وقوعه في كلام امر المؤمنين واليه سبى من التصديق ان اللفظ لا يصدق
 والمعرفة تسليماً والتصديق ذهب جماعة كما في المرسى والاراضي الى انه
 من كلام النفس وكلمة النفس غير الفعل والاراضي ولا يحسن تحكيه خلافه فان
 المعارض ومن لم يتولى من المقولات العترة ولا يجب له من ان يصدق انه
 من الكيفيات المنسية لحاصله بالاختيار والمطالبه بيان انه من ان يقع اللفظ
 وليست كسب من اللفظ من جنس الادعاءات والاعتقاد فان قيل فمحملة
 بالادعاء والمثليوه وهو لا يمكن ان يكون من النظر ولا استدلال غير افعال ولا اعتقاد
 على ان كلام النفس ليس بمنعوت ان يكون على اواراده بل على حصول المنقضي
 يتصون من حيث يدل عليه بما هو اشارة او اشارة او اشارة من قولهم المنقضي من حيث
 اواراده او طلبه او اخباره او اخباره او غير ذلك فان قلت من لا يشك ان اللفظ
 مكمل به وكما هو كذلك يجب ان يكون مقوداً باختياره على ما هو مشهور والامر
 المنقضي فلا يستقيم بت القول بالاختيارية لغرضه في قولهم ان اللفظ لا يصدق
 بأنه ليس من كسب الماوربه مقوداً باختياره ان يكون اليه من مقولة الفعل
 الجذعي ما يزع في كونها من اللفظ الخارجية وهو الاعتبارات العقلية بل
 ان يصح تحكيه قدرة للمخيل به وحصوله كسب واختياره من انوع
 من الاوضاع والمباني كالنفس والشعور والكيفيات كالحال والمنظر فاعلم انه
 لا اللفظ الا انه هل انظر ما ذاك السواء والاراضي والاعتقالات والمنقضي والتردد
 او الحركات والمسكنات او غير ذلك كما فصلناه او الموقوف بالضموم الى غير ذلك ومع
 ما اداب الختور المايب عليه حكم الشرع يكون نفس تلك الاور كالمعروف بانها
 تكون اللفظ ماوراء الاختيارية مقوداً مايبا عليه لا يثبت كون كسبه نفساً
 بكتسبه للمخيل مقوداً واختياره بتوقفه منه تعالى وهذا يثبت على انه لو لم
 كون الماوربه هو الفعل على ان اللفظ ماوراء التصديق به وكلام المعنى
 ان يكون من اللفظ بالامانة الا انما يقع في اللفظ ماوراء اللفظ فانها
 اعتبارك الاختيارية وحصول التصديق اللغوي وتكون التصديق حاصل بدون بيان

هذا اللفظ المعبر
 عن التصديق من حيث
 كلام النفس

هذا اللفظ المعبر
 عن التصديق من حيث
 كلام النفس